خلال رده على استجواب الكندري والعدساني

العبدالله: إلحاق ميزانيات بعض الجهات بمجلس الوزراء لا يعني نقل المساءلة السياسية

تمت تسوية مايزيد عن 70 % من حسابات العهد للجهات التابعة لي فالمبالغ كانت 26 مليونا والآن أصبحت 6 ملايين

الكندري: أكثر من 20 ألف مواطن سيدخلون سوق العمل ونحن مقبلون على زيادة سكانية رهيبة

لا بديل عن حل مشكلة البطالة التي تمثل هاجس أولياء الأمور الذين يريدون وظيفة لأولادهم

العدساني: مقولة إن الكويتي «يتدلع» مرفوضة تماما.. فالكويتيون تعلموا بجامعات محترمة

ضريبة القيمة المضافة اتفاقية خليجية ولن يتم تطبيقها إلا بالتصويت عليها في مجلس الأمة

بدأ مجلس الأمة أمس الثلاثاء مناقشة الاستجواب الموجه إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الإعلام الكويتي بالوكالة الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح بصفته والمقدم من النائبين رياض العدساني والدكتور عبدالكريم الكندري والمكون من خمسة محاور.

واعتلى النائبان المستجوبان العدساني والكندري يمين المنصة فيما اعتلى الوزير العبدالله يسار المنصة.

وفيما يلي تفاصيل جلسة الاستجواب:

مرزوق الغانم: ننتقل إلى مناقشة بند الاستجواب المقدم من النائبين رياض العدساني وعبدالكريم الكندري إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله والمكون من 5 محاور هي البطالة والإعلام ومجلس الوزراء الأمانة العامة والفتوى والتشريع والتضليل في الرد على الأسئلة البرلمانية، فهل يرغب الوزير بمناقشة الاستجواب أم يطلب التأجيل؟

– الشيخ محمد العبدالله: تقدم النائبان رياض العدساني وعبدالكريم الكندري باستجواب لي وهو حق كفله الدستور ليمارس النائب من خلاله حقه الرقابي على أداء الحكومة. وأضاف أن قرارات المحكمة الدستورية أكدت على ضرورة انضباط الاستجوابات بشروط لتحقيق المصلحة العامة وفي تقديري الشخصي فإن هذا الاستجواب يحتوي على تشويه وعيوب ومثالب دستورية تخرجه عن الإطار الصحيح للدستور.

وقال العبد الله: لسنا أمام استجواب تقليدي وإني أتحدث ولازال صدى كلمات صاحب السمو والد الجميع ورمز البلاد ترن في أذني واستشعرت مدى القلق على حاضر البلاد ومستقبلها وما أبداه صاحب السمو للحفاظ على البلاد، ونحن مطالبون بترجمة هذه الأقوال فعلا وعملا. وأضاف: أؤكد عدم وجود ضوابط وشروط صحة الاستجواب ولكن لإبراء ساحة زملائي في الجهات الحكومية وحرصا على تجسيد التعاون المأمول من الحكومة والمجلس فأنا جاهز الأخ الرئيس وأستأذن المجلس بدخول الفريق الحكومي.

– عبدالكريم الكندري: أسأل الله أن يعنني على تعزيز دوري في الإصلاح الذي يصب في صالح الوطن، وعندما نطقت بالقسم فلقد حملني الشعب مسؤولية الدفاع عن ماضيه وحاضره ومستقبله وأن أكون السد المنيع تجاه كل من يحاول المساس بمكتسباته وأن أكون أحد متخذي القرار في القاعة. وأضاف: الدستور جاء في 183 مادة نظمت العلاقة بين الحاكم والمحكوم ونظمت العلاقة بين السلطات وأهمها المادة 100 التي أعطت الحق في استجواب رئيس الوزراء والوزراء وأرى أن جميع مواد الدستور في كفة وهذه المادة في كفة. وقال الكندري: في السنوات الأخيرة اصطدمت هذه المادة بمحاولات البعض في التشكيك والإفشال وهو ما وقفني اليوم للدفاع عن هذا النص الدستوري الذي يقضي ان المساءلة السياسية هي جوهر النظام البرلماني في القرار التفسيري رقم 8/2004، وأن من أكبر مظاهر ما للسلطة التشريعية على التنفيذية من رقابة هو توجيه الاستجوابات. وأضاف: النظام الدستوري قائم على مبدأ المسؤولية الوزارية وإشراف الأمة على مدى التزام الحكومة بالقيام بأعمالها، وليس الاستجواب إلا محققا لهذا الغرض، وهو ليس استفهاما أو مجرد توجيه النقد الى المستجوب وتجريح سياسيته، ولقد قدم المؤسسون الأوائل في المذكرة الإيضاحية تحذير موجه للأمة من الإفراط في حماية السلطة التنفيذية وقرر الدستور ضرورة الحذر من أن تطغى هذه الضمانات على جوهر الحكم. وقال الكندري: ان هذا ما نص عليه الدستور وما قررته المحكمة الدستورية من أن المساءلة السياسية هي جوهر النظام البرلماني، وأقول لكل من يحاول سلبنا حقنا في المادة 100 من الدستور لن نسمح لأحد أن يمس هذه المادة وسنستمر في استخدامها، ولمن يريدنا كالأشباح في المجلس نقول شأنكم أن تتنازلوا عن حريتكم لكن لا تجبرونا على التنازل عنها، فبإسم الأمة أمارس صلاحياتي وسلطاتي. وأضاف: أن بعض يرى أن هذا المحور لا يصب في مصلحة المواطنين أو للتكسب أو لممارسة البطولة، فعندما وجهت السؤال البرلماني عن غرفة التجارة البعض قال نبشت عش الدبابير وتتحرش في الحكومة الخفية.

وتابع: كوني أحد ممثلي الأمة وخلال حملاتنا الانتخابية تكلمنا عن التصدي لوثيقة الإصلاح الاقتصادي، وهذا الاستجواب لمعرفة الوضع القانوني لغرفة التجارة، فهي غرفة تجارية ومؤسسة ذات نفع عام، فكيف فهمت الغرفة هذا التعريف؟ رأت الغرفة أن هذا التعريف بشكل صحيح أنها أكسبها وضعا مؤسسيا متميزا ونقصد بذلك الحالة الموجودة بها الغرفة اليوم.

وأضاف: الغرفة موجودة على أرض الواقع وقمنا بدراسة السند القانوني لها وسنستمر في دراستها، ومن خلال تلك الدراسة نطرح تساؤلا: لماذا هي موجودة بهذه الطريقة وكيف تتنفذ في كل مكامن القرار الاقتصادي؟

وقال الكندري: لقد وجهت سؤالا بشأن الغرفة عن الشكل القانوني لها؟ وهل هي شركة أم مثل ما جاء في تعريفها أنها مؤسسة نفع عام؟، وسؤالي كان واضحا فلم يكن سؤالي من هو الوزير المختص؟ سألت عن الشكل القانوني، واذا كانت هناك محاولة لتصوير عدم جواز توجيه مثل هذا السؤال للوزير فنقول ارجع وانظر الى اختصاصاتك.

وأضاف: نواجه مشكلة في وجود اقتراحات نيابية حول هيئة مكافحة الفساد بأن تكون هيئة مستقلة لا تخضع للمجلس أو الحكومة، ولكن النظام القانوني في الدولة لا يسمح بوجود كيانات مثل هذه، فهل يندرج قانون الغرفة تحت أنظمة الدولة، لا طبعا بدليل انها لا تخضع للرقابة ولا تمس. وتابع: عندما يصدر تشكيل هيئة إدارية لا بد أولا من التأكد من صحة التقرير المالي وإذا كان هناك مشاكل مالية تقدم شكوى في الوزارة المختصة، ومجلس الأمة نفسه عليه رقابة مالية والوزراء عليهم رقابة مالية لكن الغرفة لا يراقبها أحد، لأن لها وضعا مميزا جدا، ومن يفصل في طعون انتخاباتها لجنة تظمات بالغرفة؟ هل يقبل بذلك أحدا، وأنا أتكلم هنا عن غرفة تمس كل المواطنين.

وأضاف: لقد صدر قرار تجميد الأسعار رقم 146 لعام 2016 وكمواطنين استأنسنا لكبح حالة الانفلات الموجودة وفي صباح ذات اليوم استقبل رئيس الوزراء بالإنابة رئيس وأعضاء الغرفة لإبداء رأيهم في هذا القرار ورفضوا تجميد الأسعار وطار الوزير «بكبره» من الحكومة لأنه أصدر هذا القرار.

وتابع: لذلك من المهم أن أفتح ملف الغرفة لأن الدولة لا تستطيع أن تتعامل معها، والموضوع يهم المواطنين، لدورها في صنع القرار الاقتصادي، ولا بد أن يقف هذا الأمر عند هذا الحد في ظل عدم الوفرة المالية، والمسألة ليست سوء ظن وإنما أهمية محاسبة الغرفة من خلال وزير مسؤول.

الفتوى والتشريع

وقال الكندري: كلنا يعلم بأنها محامي الدولة ويمثلها في الداخل والخارج ويبدي الآراء ويصدر الفتاوى وهو جهاز حساس معني بقضايا بالمليارات واذا كان بعيدا عن عيون الوزير فيفلت الجهاز وتفلت فيه الفتوى ويذهب الجهاز بأيدي أناس همها تجديد عقدها.

وأضاف: سألت سؤالين: كيف تم التجديد للمستشار محمد عابدين هاشم وطلبت كشف بأسماء الوافدين المعنيين بالفتوى والتشريع وسألتك عن سبب التعاقد مع 18 مستشارا وافدا في ظل وجود الكفاءات الوطنية، وأجبت بالاعتذار عن إرسال الكشف مع العلم أن هناك مشاكل للمستشارين الوافدين بالقضاء.

وأجبت بالتأكيد على تعيين 18 وافدا وحضر منهم 17، وسألت عن جنسيات في الفتوى فلم يجب الوزير، والمكتب الفني في الفتوى هو المطبخ وهو الذي يكتب مراسيم الحل ويراجع الكتب القانونية وإعداد قرارات شؤون الأعضاء، وتوحيد الآراء القانونية المختلفة يعني هو من يعطي الرأي النهائي. وأضاف: أنت لا تثق في الكويتيين ولا تحبونهم ومتصورين أن الدنيا تسير بشكل صحيح، والوافدون كلهم على العين والرأس ولكن لماذا لا تعد كوارد؟ محمد عابدين يستلم 3900 دينار غير عقود الاستعانة، وأنور سلطان 3000 ومحمد رشدي 300، و67 مستشارا يأخذ نفس هذا المبلغ ويكلفون مليوني دينار في السنة، مليوني دينار فقط في حسبة الـ67 مستشارا والحكومة توقع على عقود استعانة.

محور البطالة

قال الكندري: إن كل المجلس بلا استثناء تكلم عن قضية البطالة وبدأ يبحث عن حلول وكل النواب اجتهدوا وقدموا اقتراحات، ولا بديل عن حل مشكلة البطالة في الكويت التي تمثل هاجس أولياء الأمور الذين يريدون وظيفة لأولادهم فماذا تقول لهم؟، واجتهادات النواب تفترض أن تكون وفق خطة ومشروع حكومي طويل الأمد نعم نزلت نسب البطالة.

وأضاف: أكثر من 20 ألف مواطن سوف يدخلون سوق العمل ومقبلون على زيادة سكانية رهيبة، نحن نحتاج إلى 240 ألف وظيفة خلال 10 سنوات، فهل لديك خطة توظف 240 ألف؟

العدساني

– رياض العدساني: سأتكلم عن أداء الوزير والمسؤولين مع التقدير لهم، وتقدمت بأسئلة برلمانية كثيرة ولم يجب عنها الوزير، عن إجراءات مجلس الوزراء عما نشر في الصحف من تصريح نسب لرئيس اتحاد غوام انه تلقى رشوة من الاتحاد الكويتي بمبلغ 850 ألف دينار وبعدها استقال.

وأضاف: ان البعض تساءل ما دور الوزير في هذا؟، أنا اقولكم فقد سألته هل قام مجلس الوزراء بإجراء تجاه هذا التصريح؟ وهل شكل لجان تحقيق ولماذا لم يرفع دعوى على من أساء لسمعة الكويت؟، ورئيس الاتحاد الآسيوي عندما كان وزيرا أُتهم في الإيداعات فلماذا لم تتأكد من هذا الخبر، وعندما قدم استقالته ألم يكن من الأصل رفع دعوى أو إجراء تحقيق، فرد الوزير بأن السؤال لا يخصه.

وتابع: أن رد الوزير كان بأن السؤال يجب أن يتضمن استفهام عن أمر محدد أو أمر معين، وأنا لم أتدخل في عمل السلطات، وسألت عن مجلس الوزراء وذكرت في 28/6/2017 أن هذا الإجراء لن يمر مرور الكرام ولن أقف عند هذا الحد، فمن يقول اليوم أنني استعجلت؟ ولم يكن الاستجواب مباغتا نهائيا.

وأكد العدساني أنه في تاريخ 28/6/2017 قال بأن أمام الوزير الصيف كله ليجاوب على السؤال والاستجواب ما هو إلا سؤال مغلظ وأريد أعرف إجراءات مجلس الوزراء، فمنذ 2009 إلى 2014 رئيس اتحاد غوام يتهم رئيس الاتحاد الكويتي أنه تلقى رشوة، ومع كل احترامي لأعضاء غرفة التجارة قدمت قانونا لاستبدال وزارة التجارة محل غرفة التجارة لتطبيق الحوكمة وعدم تعارض المصالح.

وأوضح أنه قدم قانونا بشأن تعارض المصالح، ووجه سؤالا برلمانيا عن وجود غرفة التجارة في التأمينات وهيئة الاستثمار والمناقصات، والاستجواب أداة راقية لتوضيح الحقيقة وهناك 3 وزارات تعاونوا وقاموا بحل المشكلة منهم وزير الاسكان حيث قمنا بمناقشة القضية في جلسة ماضية، وكذلك وزير الداخلية عندما كلمته في بند العهد شكل لجنة تحقيق، ووزير المالية عندما طلبنا منه تعديل الوثيقة الاقتصادية وتعاون وعدل الوثيقة.

وأضاف العدساني: أحد أعضاء الغرفة لديه مركز اتجاهات ويقول رياض العدساني لم يهدد وزيرة الشؤون ووزير الكهرباء، وأنا عند كلمتي بخصوصها إذا لم تعلن بخصوص الخطوط الجوية الكويتية واذا لم تفي بوعدها فأنا أول نائب سوف أطرح الثقة.

وتابع: ان هذا المركز يريد توجيه الرأي العام ونحن نعتمد على رب العالمين ثم ثقة الناخبين وأتقبل كل النقد وأقول له انت محلل والله كريم ومسامح وتدرجنا لأقصى مدى في الاستجواب.

الفشل الحكومي

وعرض العدساني فيديو يقول فيه الشيخ محمد العبدالله إن الديوان الأميري حاله حال الـ59 جهة تنفيذية التي تتبع الحكومة وتلتزم هذه الجهات بالقوانين والقرار واللوائح مثل قرارات التكليف.

وقال العدساني: بالنسبة للديوان الأميري كيف نحاسب الوزير على الديوان الأميري؟، وما يقوم به الديوان يبين الفشل الحكومي في عدم قدرته على تنفيذ المشاريع، وإذا استطاعت الحكومة تنفيذ المشاريع فلماذا تحيله على الديوان؟

وزارة الإعلام

وقال العدساني: وزارة الإعلام بها العديد من الملاحظات والمخالفات من قبل الجهات الرقابية وديوان المحاسبة منها عدم وجود أمناء عهد وعدم وجود سجلات تنظيمية بها وفقدان الرقابة الآلية على مبلغ 26 مليونا خاصة بمواد غير مطابقة للدفاتر فهل هو تسيب أم اختلاس؟، إضافة إلى تراخي الوزارة في تطبيق غرامات على المخالفين بها ومخالفة اللوائح المعمول بها في الوزارة وصرف بدلات دون سند قانوني والجمع بين البدلات والمكافآت من موظف في مكتب الوزير وإنشاء لجان تدخل أعمالها ضمن أعمال تنظيمية في الوزارة.

وأضاف: ان الديوان أشار إلى أن هناك تسويفا ومماطلة من قبل المسؤولين وعدم الإجابة على الملاحظة مما زاد المصروفات بالوزارة وتفاقمت الميزانية، وكل الأمور تدرجت بها ومن يقف مع الاستجواب فهذا حقه ونتشرف ومن يقف مع الوزير رأيه محترم، ولايوجد شيء بالدستور او اللائحة اسمه تدرج ونحن تدرجنا ولا يوجد شيء اسمه تنسيق.

الشيخ محمد العبدالله

الشيخ محمد العبدالله: استمعت بإنصات لما تفضل به النائبان رياض العدساني وعبدالكريم الكندري ولهما مني كل احترام وتقدير، واتعهد باتخاذ كافة الإجراءات لحل كافة المخالفات التي طرحت في هذا الاستجواب وهذا ليس من اي باب سوى حسن النية، والهدف من العلاقة بين السلطتين التكاملية وليست علاقة صدامية، ومن واجبنا في الحكومة حال المخالفة للوائح او القوانين ان نبادر من انفسنا بحلها، وأتعهد باتخاذ كافة الاجراءات الكفيلة بذلك.

وقال العبد الله: سأضع الحقائق كاملة في الرد على الاستجوابات من باب البر بالقسم الذي اقسمناه باحترام الدستور وأداء واجبات منصبنا والمسؤولية التي حملني إياها حضرة صاحب السمو، ولم تقر القوانين إلا لتنفيذ نصوص الدستور.

وتابع: المخالفة الأولى بالاستجواب عدم تحديد الوقائع التي يجب تحديدها لكي يعد الوزير عدته في الرد، والمخالفة الثانية لمواد اللائحة الداخلية أرقام 125، 126، 127 واتمنى من القانونيين فتح اللائحة التي صدرت بقانون لينظم أعمالنا للنظر في المادة 127 والتي تنص على ألا يجوز لمقدم السؤال ان يحوله الى استجواب في ذات الجلسة، استطيع ان اقول ان الاسئلة التي وردت في الاستجواب لم يتم التعقيب عليها وهذه مخالفة صريحة للائحة الداخلية.

وقال العبد الله: هناك شبهة عدم لائحية الاستجواب لان اللائحة قاطعة واللائحة تمكننا التعامل وفق قاعدة واحدة، ويعلم الله اني يعز عليَّ ألا التزم بالمواد الدستورية والقانونية، لكن اوقات السياسة تتطلب ان ترد وانت تعلم ان ردك يخالف موادا لائحية وهذا شيء سأندم عليه لا شك، فاتمنى منكم بصفتكم بمثابة قضاة ان تستذكروا هذه المواد عندما تطلقوا حكمكم اتمنى عليكم الرجوع الى ما ورد في اللائحة عندما اقسمنا عليها كونها إحدى القوانين.

قال العبد الله: إن موضوع العهد أشغلنا كما أشغلكم في مجلس الأمة ولا شك أن تعليق مبلغ 3 مليار و822 مليون دينار أمر لا يريح احدا، وخاصة ان لم نكن نعلم حقيقة الأمر وتفاصيله، والمادة 135 من الدستور تنص على أن يبين القانون الأحكام الخاصة بتحصيل الأموال العامة وإجراءات صرفها، ولتفعيل هذه المادة لابد ان تصدر قوانين ومنها قانون رقم 31 لسنة 1978 وهو قانون قواعد الميزانية العامة والمادة 17 من القانون تنص على ان يصدر وزير المالية التعليمات الخاصة بتنفيذ الميزانية على نحو يضمن تنفيذ القوانين واللوائح.

وأضاف: في عام 1998 صدر تعميم لوزير المالية بإسم الدليل النمطي وتضمن آلية صرف العهد وحدد هذا التعميم ماهية العهدة وكيفية تسجيلها والفترة الممنوحة لتسويتها، وديوان المحاسبة مسؤول عن التأكد من قيام مؤسسات الدولة من العمليات الواجب تنفيذها وفق التعاميم التي لها صفة مالية.

وتابع: ان قضية العهد وحساب العهد نظمها تعميم المالية الذي يستند إلى الدستور، ونمى ان البيان انه سبق للجنة البرلمانية الميزانيات مناقشة هذا الموضوع وتم الاجتماع مع المسؤولين في الجهاز الحكومي للحديث عنه قبل اعتماد الحساب الختامي السابق.

وعرض العبدالله مقطع فيديو لوزير المالية انس الصالح بشأن حساب العهد يقول فيه «ان مبلغ العهد 3.8 مليارات التقينا بدعوة رئيس المجلس وبحضور النواب وطمنا بأن ما يشاع بأن هناك اموالا اختفت هذا كلام غير صحيح وهذا اجراء محاسبي نمطي تنظمه المادة 28 من المرسوم 1978 بقواعد اعداد الميزانية وهذا مبلغ متواجد منذ نشأة الميزانية وموجود في قانون ديوان المحاسبة وهي معاملات يتم تسويتها ولا يوجد اي اموال تبخرت ولا اختفت» (انتهى كلام الوزير الصالح في مقطع الفيديو).

الشيخ محمد العبدالله: هذا الفيديو الذي تم تسجيله في شهر 7 من هذا العام وهذه جهة مختصة وهي المالية ويؤكد انها لا توجد مبالغ صرفت بدون مستندات مؤيدة أو ليس لها وجود في السجلات المالية للدولة وينظمها تعميم وزير المالية ينظمها. وقال العبد الله: قضية حساب العهد واردة في المادة 17 من قانون ديوان المحاسبة بما يؤكد ان المشرع أوكل للديوان اختصاص مراجعة جميع إجراءات حسابات العهد وحدد آلية التعامل معها، وجميع أبواب وبنود الميزانية يتم مراجعتها من ديوان المحاسبة والمراقبين الماليين من وزارة المالية والحديث بأن هذا مبلغ تبخر غير دقيق، والمستجوبون حددوا ان حساب العهد الذي يتم استجوابي عليه وصل الى 3.8 مليار دينار، وجملة العهد في الجهات التي تتبعني لم تصل الى 1.149 % من الحساب الكامل وديوان المحاسبة يعد تقريره بتاريخ 3/31 في السنة المالية، والديوان يقول بعدم تسويدها ولم يقل انكم اختلستموها.

وأضاف: ما تم توجيهه لي من ملاحظة هي عدم التسوية وتقرير ديوان المحاسبة يصدر عن السنة المالية المنتهية في 3/31 نعم في هذا الوقت لم نكن قد قمنا بتسويتها، فمن 43 مليونا ذكرت في الاستجواب ما تم تسويته الآن 30 مليونا فالملاحظة اساسا 70 % منها تم تسويتها وباقي 12 مليونا و387 الف ومن الـ12 مليونا لدى 6 ملايين دينار ونصفها تخص مخصصات الطلاب المبتعثين، ادفع الاموال اولا الى أن يقوم المكتب الثقافي بإرسال الإيصالات إلى وزارة التعليم العالي ومنها الى وزارة المالية.

وقال العبدالله: لدى مستند وفره لي رئيس ديوان الخدمة المدنية وهو محضر اجتماع رقم 1 بشأن مصروفات المكاتب الثقافية الخارجية التابع لديوان الخدمة المدنية (على حساب العهد) في يوم 8/8/2017 اي قبل الاستجواب ب 60 يوما، والمبلغ كان 26 مليونا والآن أصبحت 6 ملايين ونفس تلك الإجراءات تمت في باقي الجهات، وأكد العبد الله في حديثه عن هذا المحور التزامه بالقسم والدستور وقال: تتراكم الايرادات غير المحصلة في الوزارة فهناك مليونا و995 ألف دينار مديونيات ما قبل الغزو ومضى عليها اكثر من 15 سنة وتسقط بالتقادم فلا نستطيع ان نرفع دعاوى لاسترجاعها وخاطبنا الفتوى وافادتنا بعدم امكانية التحصيل وطلب الوزير السابق سلمان الحمود باسقاط هذه المديونية ونحن نقول لن نستطيع ان نسقطها انا لا استطيع فلدي مليونا و995 ألف دينار ليس عندي مستندات دالة عليها ولا نستطيع اسقاطها إلا بقانون ونأمل ان تتعاون لجنة الميزانيات بالتعاون من اجل اسقاطها.

وأضاف: هناك مبلغ مليون و449 الف دينار اقامت الوزارة دعوى وقد قضي بها بحكم نهائي بإلزام الشركة ان تدفع المبلغ بالكامل للوزارة، ولا استطيع القيام او تحمل مسؤولية بأعمال لا سلطة لدي عليها، وهناك 732 ألف دينار ديون غير محصلة واقيمت الدعوى عام 1999 اداري ولن يستأنفها الخصم وتمت مخاطبة ادارة التنفيذ.

وتابع: انخفضت مصروفات وزارة الإعلام بواقع 4 % من الشهر الثاني لحملي حقيبة الاعلام فالحديث عن التصاعد صحيح لكن لا أساءل عنه، وبالرغم من تخفيض المبلغ إلا ان لدي مبلغا قيمته مليون و200 ألف دينار لقاء شراء أجهزة وسأوضح سبب الانخفاض.

العبد الله يرد على محاور الاستجواب (تصوير: محمد صابر)

النائبان الكندري والعدساني